مقدمـــة عامـــة ..

مازالت قضايا التعليم ومشكلاته ، ورسم استراتيجية له محددة الأهداف تثير العديد مـــن التساؤلات ، وتمثل مطلبا ملحا تسعى إليه كل المجتمعات الانسانية ، وعلى وجـــه الخصوص النامية والمتخلفة منها . إذ أن التعليم وتخطيطه ، أضحى مسئولا مسئولية مباشرة عن تقدم كل المجتمعات أو تخلفها .

فالتعليم ماهو إلا نتاج للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وبمعنى أكثر تحديدا أصبح مرآة صادقة تعكس للملاحظ صورة كلية صادقة ومعبرة عن تقدمه أو تخلفه . ولا يمكن تبعا لذلك أن تتضح أهداف النظام التعليمى فى مجتمع من المجتمعات إلا فى ضوء الفلسفـــة أو الاستراتيجية السائدة فيه .

والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن : لماذا تمثل قضايا التعليم وتغيير محتواه ، وطـــرق قياس عائده الاجتماعى والاقتصادى مطلبا ملحا تسعى إليه كل المجتمعات الانسانية ، وعلى وجـــه الخصوص النامية منها والمتخلفة ؟

إن هناك مجموعة من الأسس يمكن أن تمنحنا إجابة محددة وواضحة على ذلك التســـاؤل المطروح . ويمكن صياغتها فى أربعة ، وذلك على النحو التالى :

① أن هذه المجتمعات قد حرمها الاستعمار ـ فترات طويلة من تاريخها ـ من توفير التعليم المناسب لاحتياجات أبنائها ، والمعجل لتقدمها ، والمغير لأبنيتها الاجتماعيـــة والاقتصادية . وقد أوجد الاستعمار نتيجة وجوده فى هذه المجتمعات نظما تعليمية غريبة عن كيانها ، منعزلة عن قوميتها فى محاولة منه لتثبيت وجوده ، واستمرار استغلاله لثروات هذه المجتمعات البشرية ، والطبيعية ، والاقتصادية . وتمتع بهذا النظام الخاص مـــن التعليم فئة قليلة قادرة ، وحرمت منه القاعدة العريضة من أفراد المجتمع .

② إحساس هذه المجتمعات بالفجوة التكنولوجيـــة Technological Gap بينها وبـــين الدول المتقدمة ، وبالتالى فقد وضعت يدها على بداية الطريق ، ومفتاح ذلك التقـــدم

التكنولوجي الذى تحتكره هذه الدول ، والذى يتركز فى تطوير أنظمتها التعليمية باستمرار لكى تجابه مقتضيات العصر الحديث ، ومتطلباته .

(٣) إيمان هذه المجتمعات بأن تطوير التعليم ليس تغييرا فى البرامج الدراسية ، أو تعديلا فى المراحل التعليمية ، أو فى نظم الامتحانات . فهذه كلها مجموعة من الاجراءات المتفرقة لا تبلغ الهدف . وانما ينبع التغيير الحقيقى من النظر إلى التعليم فى ضوء استراتيجية عامة محددة الأهداف ، ومن حيث كونه استثمارا ضخما فى القوى البشرية ، والطاقات الانسانية يكلف المجتمع غاليا . ومن هنا كان لابد لهذه المجتمعات أن تحدد نوع وحجم العائد المتوقع من ذلك الاستثمار طويل المدى .

(٤) إيمان هذه المجتمعات بأن محو الأمية هو القاعدة الصلبة للثورة التعليمية ، وأن كل سياسة لتطوير التعليم تقوم على التسليم — ولو ضمنا — باستمرار ظاهرة الأمية بأبعادها المختلفة تكون قطعا خاطئة من حيث التصور ، قاصرة من حيث الامكانيات* .

وبالرغم من أن هذه الأسس الأربعة تصلح من الناحية النظرية كمنطلق لرسم استراتيجية عامة لنظم التعليم فى هذه المجتمعات النامية والمتخلفة ، وتتخذ كاطار لتغيير سريع وملموس فى أوضاع التعليم ونظمه التى أهملها الاستعمار ، بل إنه لم يوجه إليها أى جهد أو إهتمام ، إلا أن التعليم وتخطيطه ورسم استراتيجية له مفصلة الأهداف فى هذه المجتمعات لم يلق بعد الاهتمام الكافى بمعنى أدق فإن هذه المجتمعات بالرغم من وضوح السبل أمامها لاصلاح وتغيير نظمها التعليمية فقد ضل بعضها الطريق ، أو تعثر فى محاولات تغيير أنظمتها التعليمية المناسبة ، والملائمة ، والصالحة لواقعها الثقافى ، والاجتماعى والاقتصادى : وهذا راجع أساسا إما إلى وجود مجموعة من العوامل أو المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقف حجر عثرة أمام إصلاح وتغيير النظام التعليمى ، ورسم استراتيجية طويلة المدى له مفصلة ومحددة الأهداف . وإما إلى إنشغال هذه المجتمعات — وبخاصة بعد استقلالها وخروجها من دائرة النفوذ والتبعية الاستعمارية — بعدة قضايا سياسية قد يراها المهيمنون على شئون المجتمع أخطر شأنا من الاهتمام بأمور التعليم من حيث إصلاحه وتخطيطه ، ورسم استراتيجية له ، أو بمعنى آخر قد لاتأخذ قضايا التعليم ومشكلاته الأولية من وجهة نظر أولئك القائمين أو المهيمنين على مقدرات هذه المجتمعات . وقد

(*) انظر : اسماعيل صبرى عبد الله ؛ مبادئ أساسية فى تخطيط التعليم ، الطليعة ، العدد الثانى ، السنة السابعة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧١ .

يرجع عدم مبادرة هؤلاء بالاهتمام بقضايا التعليم وتغيير محتواه إلى أن الاستعمار أثناء احتلاله لها قد استنزف معظم مواردها الاقتصادية والطبيعية ، فلا يجد القائمون على هذه المجتمعات الموارد الكافية لإصلاح نظام التعليم وتخطيطه لكى يتلاءم مع الواقع الجديد بعد الاستقلال من حيث حاجة هذه المجتمعات إلى المتعلمين لخدمة قضايا التخطيط والتنمية .

ومن هنا كان محور تركيز دراستنا الراهنة على تحليل وقياس تلك المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون وصول هذه المجتمعات إلى وضع تخطيط واقعى لنظم التعليم العام يكون مستمدا من استراتيجية عامة محددة ومفصلة المعالم والأهداف . أو بمعنى أكثر تحديدا فإن دراستنا هذه تهتم بإبراز ، وتحليل ، وقياس تأثير المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التى تقف حائلا أو تقف حجر عثرة أمام إصلاح نظام التعليم العام وتطويره وتغيير محتواه ، أو عدم بلوغه الأهداف المرسومة له من حيث انتشاره ، وتعميمه ، والقضاء على الثغرات الموجوده فيه ، والتى تتسبب فى حدوث بعض المشكلات التى يعانى منها نظام التعليم العام فى مصر وعلى وجه الخصوص فى المرحلة الأساسية والهامة من مراحل التعليم العام ، والتى تتمثل فى المرحلة الابتدائية أو الالزامية ومن أبرز هذه المشاكل أو بمعنى أدق المعوقات : ظاهرة التسرب Drop-out ، وانخفاض معدلات استيعاب Admission Ratio التلاميذ من بين أعداد السكان فى سن التعليم (٦ ــ ٨ سنوات) . فهذه المعوقات تتسبب أكثر من غيرها فى زيادة وانتشار ظاهرة الأمية فى المجتمع المصرى وبخاصة فى النمط الريفى .

ويرجع اختيار الباحث لهذا الموضوع كمجال للدراسة إلى أمور عديدة يمكن تركيزها فى ثلاث نقاط ، وذلك على النحو التالى :

أولا : أهمية تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التى تحدث فى المجتمع تحليلا موضوعيا ، وذلك بارجاع مسببات حدوث هذه الظواهر إلى عواملها الرئيسية الحقيقية . فإذا كانت هناك معوقات اجتماعية أو اقتصادية تنشأ نتيجة الخلل Malfunctioning فى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية . فلا يمكن بأى حال من الأحوال إرجاع مسببات حدوثه إلى أفراد المجتمع وحدهم باعتبارهم المسئولين عن حدوث ذلك الخلل من خلال قيمهم ، واتجاهاتهم ، وعاداتهم ،

وتقاليدهم ، ولا إلى النظام القائم فقط من حيث قصوره التخطيطى والمادى • فمن الناحيـــة الموضوعية التحليلية أن كلا منهما يتحمل المسئولية فى حدوث ذلك الخلل • ودراستنا هذه (عـن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر) تعد محاولة لتحديد مسئوليـة أفراد المجتمع ، وكذلك النظام التعليمى فى خلق ووجود هذه المعوقات فى كل من النمطـــين الحضرى والريفى فى مصر •

ثانيا : عدم وجود أية دراسة تركز على ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر ميدانيـــا ، ومستندة إلى إطار نظرى يوجهها • وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة تتجسد فيها تـــلك المعوقات الاجتماعية والاقتصادية سواء تلك النابعة من أفراد المجتمع أنفسهم بقيمهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، واتجاهاتهم • أو من النظام التعليمى القائم من خلال عدم وجود تخطيط واقعـــى مدرك لتلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى بحضره وريفه ، ومن حيث القصور فى إمكانياته المادية المتاحة • إن كل البحوث التى تناولت هذه الظاهرة ـ التسرب فى التعليـــم الابتدائى ـ بالدراسة سواء فى مصر أو فى تلك المجتمعات التى تعانى من تفاقم هذه الظاهرة لم تحدد بصورة قاطعة الأسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية لوجود هذه الظاهرة وتفاقمها • ولـــم تتعرض لدور كل من أفراد المجتمع ، والنظام التعليمى القائم فى حدوثها •

فهذه الدراسات والبحوث التى تناولت هذه الظاهرة لم تحدد أو تركز على عوامل بعينها لها تأثيرات أكثر من غيرها ، وإنما كانت تسرد مجموعة من العوامل يمكن أن تكون سببا لعدة ظواهـــر اجتماعية واقتصادية متعددة يمكن أن تكون من بينها ظاهرة التسرب ، ويرجع ذلك إلى أنها كانـت دراسات تتبعية لم تحاول دراسة الواقع أو الأسباب الاجتماعية والاقتصادية من خلال بحث ميدانى يوجه لأولياء أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة الابتدائية قبل إتمام هذه المرحلة •

ثالثا : حاجة المجتمع الريفى إلى البحوث والدراسات العلمية الجادة والمتعمقة فيما يتعلق بتنميته اجتماعيا واقتصاديا ، واتصال هذه البحوث بالمشكلات الأساسية والملحة التى يعانى منهـا والتى تقف حائلا دون تنميته ، وتطويره • إذ أن المجتمع الريفى يعانى أشد المعاناة من تفاقـــم ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى ، بل إن هذا المجتمع يشكل الأساس والمصدر لمعظـــم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ، فبالإضافة إلى زيادة معدلات التسرب فى

التعليم الابتدائى فيه ،فانه يعانى أشد المعاناة من كبر حجم ظاهرة الأمية بين أفراده . وبالرغم من كل ذلك فان كل الجهود والاهتمامات مركزة وموجهة إلى المدينة بكل ماتمثله من تحضر ومدنية متناسية أن هناك مجتمعا ريفيا فى حاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات لكى تعود حالة التوازن بينه وبين المجتمع الحضرى تنمويا ، وذلك بدلا من التنمية المشوهة التى يعانى منها مجتمعنا نتيجة تركيز كل الجهد والاهتمام على المجتمع الحضرى ، وقلة الاهتمام وضعف الجهد فى تنمية المجتمع الريفى .

ويثار بعد ذلك تساؤل مؤداه : الى أى فرع من فروع العلم تنتمى هذه الدراسة ؟

يمكن لنا أن نحدد أبعاد الدراسة فى بعدين أو اتجاهين رئيسيين . يتمثل **الأول** فى **علم الاجتماع التعليمى** Sociology of Education إذ أن دراستنا الراهنة قد تناولت موضوعات أساسية تدخل فى نطاق ذلك العلم من أمثلتها اتجاهات أفراد المجتمع نحو التعليم بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية ، وتأثير التعليم على تشكيل اتجاهات أفراد المجتمع إزاء كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية ومن أمثلتها تنظيم الأسرة ، ومحو الأمية ، والادخار ، وتعليم الفتاة . ويتركز **الثانى فى التخطيط التعليمى** Educational Planning ليس فى حد ذاته وإنما من خلال جوانبه الاجتماعية والاقتصادية . فقد تعرضت دراستنا بصورة شاملة للتأثير المتبادل بين التعليم ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتأثير العوامل الديموجرافية ـ معدل الخصوبة ، وعبء الاعالة ، والهجرة الداخلية (من الريف الى الحضر) ـ على تخطيط التعليم .

واذا كانت دراستنا تحاول قياس تأثير العوامل المسببة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، فقد قام الباحث بناء على ذلك بتصميم أو بناء اطار تحليلى لتفسير هذه المعوقات من خلال تقسيمها إلى **محورين أساسيين : الأول** يرجع وجود أو خلق هذه المعوقات إلى اتجاهات أفراد المجتمع التى تتشكل اعتمادا على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتى تحددت فى دراستنا هذه فى **ثلاثة** : تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازى فى الأرض الزراعية ، ومعدل الخصوبة وعبء الإعالة ، وأخيرا الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) ـ أما **الثانى** فيرجع وجود هذه المعوقات الاجتماعية والاقتصادية إلى النظام التعليمى القائم من خلال ضعف إمكانياته المادية فى مواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ ، وعدم واقعية

الأهداف المرسومة له . وقد اعتمدنا فى ذلك على المؤشرات الاحصائية التعليمية لنظام التعليم العام فى كل من مصر ، والمملكة المتحدة فى الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠ وقد قسم الباحث تلك المؤشرات الاحصائية التعليمية الى قسمين : يتناول الأول المؤشرات الكمية المرتبطة بمدخلات نظام التعليم العام (التلاميذ) ، وشملت ثلاثة مؤشرات : معدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية ، ونصيب كل مدرس من التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وأخيرا كثافة الفصل فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويشمل القسم الثانى المؤشرات الكمية المرتبطة بتكلفة التعليم والانفاق عليه ، وقد تضمنت خمسة مؤشرات : تكلفة التلميذ فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ونسبة مرتبات المدرسين إلى إجمالى الإنفاق العام على التعليم ، ونسبة الإنفاق على التعليم العام (الجارى ، والاستثمارى) ، وتوزيع الإنفاق على التعليم العام على المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وأخيرا نسبة الإنفاق على التعليم العام من إجمالى الناتج القومى GNP

ويلفت الباحث النظر إلى أن هناك مجموعة من العوامل دفعته لاختيار نظام التعليم العام بالمملكة المتحدة لإجراء مقارنة إحصائية بين المؤشرات التعليمية لهذا النظام ، وبين نظام التعليم العام فى مصر ـ إذ أن نظام التعليم العام فى المملكة المتحدة يمكن اعتباره هدفا يسعى مجتمعنا للوصول إلى مستوى مؤشراته الكمية هذا من جانب ، ولامكانية الحصول على هذه المؤشرات الاحصائية الخاصة بنظام التعليم العام فى هذا المجتمع من جانب آخر (وقد ضم الباحث المؤشرات الاحصائية الخاصة بنظام التعليم العام فى مصر وبخاصة المرحلة الاعدادية (٣ سنوات) إلى المرحلة الثانوية (٣ سنوات) وذلك حتى تسهل عملية المقارنة . إذ لايوجد فى نظام التعليم العام بالمملكة المتحدة تلك المرحلة الاعدادية الموجودة فى نظامنا التعليمى العام . إنما ينقسم نظام التعليم العام إلى مرحلتين : الابتدائية ومدتها سبع سنوات ، والثانوية ومدتها ست سنوات) .

وبناء على ذلك فنستطيع أن نحدد ثلاثة أهداف رئيسية تسعى الدراسة لتحقيقها ، وذلك على النحو التالى :

أولا : قياس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، ويتحدد بناء على هذا الهدف مسئولية أفراد المجتمع فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر .

ثانيا : تحديد مسئولية النظام التعليمى القائم فى خلق ووجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر .

ثالثا : تحديد أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر باعتبارها ظاهرة يتمثل فيها ويتجسد الهدفين الأول والثانى من أهداف الدراسة .

ولقد أثارت هذه الدراسة عديدا من التساؤلات ، نبعت أساسا من طبيعة موضوع البحث ، وطبيعة القضايا التى يعالجها أو التى يتعرض لها ، ويمكن أن نضع هذه التساؤلات فى الصورة التالية :

١ ــ ماهى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ؟ وما هى المحاور أو الأبعاد التى يمكن أن نتعرف من خلالها على هذه المعوقات فى المجتمع ؟

٢ ــ إذا كانت هناك معوقات اجتماعية واقتصادية لأى ظاهرة تحدث فى المجتمع . فمن المسئول ، أو من الذى يتحمل المسئولية فى وجود أو خلق أو تفاقم هذه المعوقات ؟ هل هم أفراد المجتمع أنفسهم ؟ أم النظام القائم سواء كان اجتماعيا ، أو اقتصاديا ، أو سياسيا ؟ أم أن هناك مسئولية تقع على جانب آخر غير أفراد المجتمع ، والنظام القائم ؟

٣ ــ إذا افترضنا أن أفراد المجتمع أنفسهم يعدون مسئولين عن خلق وتفاقم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ؟ فكيف يتسبب أفراد المجتمع فى خلق هذه المعوقات ؟

٤ ــ هل يمكن تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تعد مسئولة أكثر من غيرها فى خلق هذه المعوقات ؟ وهل تبرز هذه العوامل بصورة أوضح فى المجتمع الحضرى ، أو فى المجتمع الريفى ؟ أم أن لكل نمط عوامله الخاصة به وفقا لطبيعته ؟

٥ ــ إذا افترضنا سيادة مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية يكون لها السيطرة أكثر من غيرها فى خلق وتفاقم هذه المعوقات من جانب أفراد المجتمع . فما هو شكل أو صورة العلاقة بين هذه العوامل والاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، وذلك باعتبار أن هذه الاتجاهات تأخذ الشكل السلبى إزاء التعليم كقيمة اجتماعية واقتصادية ؟

٦ ــ إذا كان الباحث/قد حدد فعلا مجموعةمن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتحكم وتسيطر على تفاقم هذه المعوقات ، والتى تتمثل فى تفتيت الملكية أو التشتت الحيازى فى الأرض الزراعية (فى المجتمع الريفى) ،ومعدل الخصوبة أو الانجاب ، وحجم أو عبء الإعالة فى الأسرة ، وأخيرا الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) . فكيف السبيل إلى التخفيف من سيادة هذه العوامل على وجود وتفاقم هذه المعوقات ؟

٧ ــ إذا افترضنا أن النظام التعليمى القائم يعد مسئولا عن وجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية فما هى المؤشرات التى نستدل من خلالها على مسئولية النظام التعليمى فى وجود هذه المعوقات ؟

٨ ــ حتى إذا وجدت المؤشرات الكمية أو الكيفية عن النظام التعليمى فى أى مجتمع سواء المتعلقة بمدخلات النظام التعليمى (تلاميذ ،ومدرسين) ، أو المتعلقة بتكلفة التعليم والانفاق عليه . فكيف السبيل إلى الحكم على قصور (أو عدم قصور) هذه المؤشرات ، وبالتالى تحديد مسئولية النظام التعليمى فى تفاقم هذه المعوقات ؟

٩ ــ إذا كنا نهدف أساسا الى تحديد مسئولية النظام التعليمى فى وجود هذه المعوقات ، من خلال كل من المؤشرات الكمية والكيفية . فلابد من اختيار نظام تعليمى يعد بمثابة نموذج يصلح للمقارنة ،ولا يكون الاختلاف شديدا بينه وبين نظام التعليم العام المقارن من حيث السلم أو الهيكل . فما هو النظام التعليمى الذى يصلح أساسا للمقارنة ، والذى يسعى مجتمعنا أو نظامنا التعليمى العام إلى بلوغه أو الوصول إلى ما وصل إليه من حيث مؤشراته الكمية أو الكيفية ؟

١٠ــ ماهى المبررات التى اختار الباحث على أساسها النظام التعليمى العام المقارن ؟ وهل النموذج المختار يصلح أساسا للمقارنة أم لا ؟

١١ــ إذا افترضنا أو تصورنا أن أفراد المجتمع بقيمهم الاجتماعية ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، واتجاهاتهم والنظام التعليمى القائم مع ما يتصل به من انخفاض وضآلة مؤشراته الكمية ،وضعف إمكانياته المادية ، وعدم واقعية الأهداف الموضوعة له . فهل توجد ظاهرة تعليمية يتمثل فيها أو يتجسد هذان المحوران باعتبارهما السبب فى خلق هذه الظاهرة ؟

١٢ــ إذا كانت ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى هى الظاهرة التى يتسبب فى وجودها

وخلقها المعوقات النابعة من أفراد المجتمع ، والمعوقات النابعة من النظام التعليم العام القائم . فما هى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على هذه الظاهرة ؟ وفى أى نمط ترتفع أو تزداد معدلاتها : فى الريف أم الحضر ؟ وهل هذه الزيادة فى الذكور أم الاناث ؟ وما هى الدلالات الاجتماعية والاقتصادية لذلك ؟

وعلى ذلك فإن هدف الدراسة يتحدد فى قياس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة لمعوقات تخطيط التعليم العام فى مصر من خلال أبعاد ثلاثة : **الأول** يتعلق بتحليل مسئولية أفراد المجتمع فى خلق هذه المعوقات ، ويتناول **الثانى** مسئولية النظام التعليمى القائم ، أما البعد **الثالث** والأخير فيتمثل فى تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة التسرب فى مصر باعتبار أن أسبابها الحقيقية إنما ترجع إلى المحورين الأول والثانى .

هذا الهدف الذى تسعى الدراسة لتحقيقه يتطلب إجراءً منهجيا يربط بين موضوع الدراسة وتساؤلاتها المثارة ، ويتمثل هذا الاجراء أساسا فى صياغة فروض الدراسة .

ولقد انقسمت فروض الدراسة إلى ثلاثة أساسية ، إنتهى الباحث إلى صياغة كل فرض منها فى نهاية كل فصل من فصول الدراسة النظرية الثلاثة المكونة للباب الأول ، وذلك على النحو التالى :

الفرض الأول : "تؤثر مجموعة العوامل المتمثلة فى : ① تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازى فى الأرض الزراعية . ② زيادة : معدلات الخصوبة ، وعبء الإعالة . ③ ومعدل الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) تأثيرا سلبيا على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم " .

الفرض الثانى : " يعد النظام التعليمى القائم مسئولا عن خلق ووجود المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، نتيجة لقلة الإمكانات المتاحة فى مواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ ، وعدم واقعية الأهداف المرسومة له " .

الفرض الثالث : "أن هناك ارتباطا بين : ① أعداد ونسب التسرب فى التعليم الابتدائى . ② وأعداد ونسب السكان فى سن التعليم (٦ ــ ٨ سنوات) الذين لا يستوعبهم التعليم الابتدائى من جانب وبين حجم ظاهرة الأمية فى المجتمع من جانب آخر "

ولما كان للهدف الأساسى من الدراسة هو قياس تأثير العوامل المسببة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، وذلك من خلال دراسة ميدانية مقارنة بين ثلاثة أنماط فى المجتمع : حيث تمثل القاهرة ، والإسكندرية النمط الحضرى ، والمنوفية ، والبحيرة النمط الريفى بالوجه البحرى ، وأسيوط ، وسوهاج النمط الريفى بالوجه القبلى • فإن المنهج المقارن هو أنسب المناهج لطبيعة الدراسة وأهدافها • ولقد تمثل استخدام هذا المنهج فى المقارنة بين كل من الحضر ، والريف فى معرفة الجوانب ذات التأثير على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر • وكذلك فى عرض الدراسات المقارنة لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى كل من مصر ، والسودان ، والعراق • فضلا عن استخدام هذا المنهج فى عرض المؤشرات الاحصائية الكمية لمدخلات النظام التعليمى وتكلفته فى كل من مصر ، والمملكة المتحدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٠ • وأخيرا إيجاد العلاقة بين السلاسل الزمنية لمجموعة المتغيرات أو المؤشرات المحققة لفرض الدراسة الثالث •

ذلك شأن المنهج ، أما عن الأداة التى استخدمت فى هذه الدراسة فقد تمثلت فى **صحيفة الاستبيان** Questionnaire التى صممها الباحث للحصول على البيانات اللازمة التى تحقق أهداف البحث وفروضه وكانت تتكون من ستة وثمانين سؤالا مقسمة إلى ثلاثة بنود تدور حول البيانات الأساسية للمبحوث ، والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ، وظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى : دوافعها ومعوقاتها فى كل من المجتمعين الحضرى والريفى فى مصر •

ولقد تم تطبيق صحيفة الاستبيان فى صورتها النهائية على عينة عشوائية مقصودة من أولياء أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة الابتدائية قبل إتمامهم هذه المرحلة ، وقد تحددت هذه النوعية من المبحوثين نظرا لأن طبيعة الدراسة تقتضى ذلك إذ أن هؤلاء يمكن النظر اليهم من خلال بعدين أساسيين يتحدد **الأول** فى أن اتجاهاتهم السائدة نحو التعليم هى التى تتسبب خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام ، باعتبار أن المرحلة الابتدائية تعد مرحلة أساسية من مراحل التعليم العام ، وأن ظاهرة التسرب تمثل معوقا أساسيا فى هذه المرحلة ويتمثل **الثانى** فى أنه قد يكون النظام التعليمى نفسه هو المسئول عن خلق هذه المعوقات •

وفى كلتا الحالتين فإن أولياء أمور التلاميذ الذين سحبوا أولادهم من المدرسة الابتدائية هم خير مؤشر ، وأصدق معبر عن هذه المعوقات باعتبارهم مسئولين عنها ، وفى نفس الوقت فإن سلوكهم إزاء سحب أولادهم من المدرسة ـ يمكن اعتباره ـ نتاجا من نتاجات فشل نظام التعليم العام القائم .

ولقد تم تحديد حجم العينة على أساس أن تكون ممثلة تمثيلا عاما لعدد التلاميذ الداخلين إلى السنة الأولى الابتدائية سنة ١٩٦٧/٦٦ فى المحافظات المختاره ، وأن يكون هناك تناسبا داخليا بين أحجامها فى المحافظات الست ، وألا تقل حجم العينة فى أقل المراكز الحضرية أو الريفية عن ٥٠ حالة ، وبالرغم من ضآلة هذا الحجم (٥٠) فى كل مركز أو (٥٠٠) كإجمالى للعينة الا أن الأمر يرتبط بظروف الدراسة التى تعتمد على باحث فرد بإمكاناته المحدودة .

ولقد قام الباحث باختيار ست محافظات كمجال جغرافى للدراسة الميدانية ، وقد قسم هذا المجال إلى ثلاث نطاقات فرعية . القاهرة والاسكندرية كمجال جغرافى ممثل للنمط الحضرى ، والمنوفية والبحيرة كمجال جغرافى ممثل للنمط الريفى فى الوجه البحرى ، وأسيوط وسوهاج كمجال جغرافى ممثل للنمط الريفى فى الوجه القبلى . وقد تم تحديد هذه المحافظات على أساس تمثيلها تمثيلا صحيحا للمجتمع المصرى ، وذلك بناء على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية* . وبناء على ذلك فقد تم إختيار المجال الجغرافى للدراسة ، وذلك على النحو التالى :

(١) محافظة القاهرة : المناطق التعليمية بشرق القاهرة (الامبرية ، وعين شمس) ، وجنوب القاهرة (السيدة زينب) ، ووسط القاهرة (الوايلى ، الظاهر ، باب الشعرية) .

(٢) محافظة الإسكندرية : غرب الإسكندرية (المنشية ، الباب الاخضر ، الجمرك ، اللبان) .

(٣) محافظة المنوفية : قريتا القناطرين ، وكفر منصور بمركز أشمون .

(٤) محافظة البحيرة : قرية الزينى بمركز أبو حمص .

(٥) محافظة أسيوط : قريتا نزلة سرقنا ، ونزلة بدوى بمركز ديروط .

(٦) محافظة سوهاج : قرية بلصفورة بمركز سوهاج .

(*) أنظر : الفصل الرابع من فصول الدراسة : خطة الدراسة الميدانية وأهدافها ، ص ص ١٤٨ ـ ١٥٣ .

وبناء على ذلك فقد تم تحديد حجم العينة ، وذلك كما يلى :

مسلسل	المحافظات المختارة	حجم العينة (عدد المبحوثين)
١	القاهرة	٢٠٠
٢	الإسكندرية	٧٥
٣	المنوفية	٦٠
٤	البحيرة	٦٠
٥	أسيوط	٥٠
٦	سوهاج	٥٥
إجمالي		٥٠٠

وبناء على ما سبق فان دراستنا الراهنة ـ بعد أن تحددت ملامحها الرئيسية ـ تركز على قضايا ثلاث : تتناول **الأولى** المعوقات الاجتماعية والاقتصادية النابعة من أفراد المجتمع ، والمشكلة لاتجاهاتهم السائدة نحو التعليم ، والمتمثلة فى تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازى فى الأرض الزراعية وزيادة : معدلات الانجاب ، وعبء الإعالة ، والهجرة الداخلية من الريف إلى المراكز الحضرية ، وتأثير هذه العوامل على اتجاهات أفراد المجتمع فى كل من النمطين الحضرى والريفى نحو التعليم . وتتمثل القضية **الثانية** فى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية النابعة من نظام التعليم العام القائم المتمثلة فى ضآلة امكانيات النظام التعليمى فى مواجهة الأعداد المتزايدة من التلاميذ أما القضية **الثالثة** والأخيرة فتتعلق بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية سواء النابعة من أفراد المجتمع أو من النظام التعليمى القائم ، والمسببة لوجود ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر .

وتبعا لذلك فقد إنقسمت الدراسة إلى بابين يتضمان سبعة فصول ـ يتناول **الباب الأول** " العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تخطيط التعليم فى مصر " وقد انقسم الى ثلاثة فصول :

يتعرض الأول منها لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، فيتناول بالعرض والتحليل تأثير كل من : تفتيت الملكية الزراعية والتجزؤ

الحيازى فى الأرض الزراعية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، ومعدل الخصوبة ، وعبء الإعالة فى علاقتهما المتبادلة بالاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، وأخيرا تأثير الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم . وقد تضمنت كل نقطة من هذه النقاط الثلاث مجموعة من الدراسات والبحوث التى أجريت على هذه العلاقة ، والوثيقة الصلة بموضوع بحثنا . وانتهى الفصل الأول بعرض لأهم الاستخلاصات والاستنتاجات ، وصياغة فرض الدراسة الأول وتحديد كيفية اختباره .

وناقش الفصل الثاني " مشكلات النظام التعليمي " وركز الباحث فى هذا الفصل على المؤشرات الاحصائية المقارنة لنظام التعليم العام (الابتدائى ، والثانوى) فى كل من مصر ، والمملكة المتحدة خلال سلسلة زمنية تبدأ من سنة ١٩٦٠ وتنتهى سنة ١٩٧٠ .

وقد قسم الباحث هذه المؤشرات إلى جزئين ، يعرض الأول — من خلال الاحصاءات المقارنة لكل من المجتمعين — للمؤشرات الكمية المتعلقة بمدخلات النظام التعليمي وقد تضمنت ثلاث نقاط : تتعلق الأولى بمعدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية ، وترتبط الثانية بنصيب كل مدرس من التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وتتصل الثالثة بكثافة الفصل فى المرحلتين الابتدائية والثانوية . وناقش الجزء الثاني المؤشرات الكمية المرتبطة بتكلفة التلميذ والإنفاق عليه ، وقد تضمن هذا الجزء خمسة مؤشرات : تكلفة التلميذ فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ونسبة مرتبات المدرسين إلى إجمالى الإنفاق العام على التعليم ، ونسبة الإنفاق على التعليم العام (الجارى ، والاستثمارى) ، وتوزيع الإنفاق على التعليم العام على المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وأخيرا نسبة الانفاق على التعليم العام من إجمالى الناتج القومى .

وقد انتهينا من هذه الفصل بعرض لأهم الاستنتاجات والاستخلاصات ، ثم صياغة فرض الدراسة الثانى وتحديد كيفية اختباره .

ويخصص الباحث الفصل الثالث لتناول الدراسات المقارنة لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائي فى كل من السودان ، والعراق ، ومصر . باعتبار أن العوامل المسئولة عن وجود هذه الظاهرة هى نفس العوامل التى تعرضنا لها فى كل من الفصلين الأول والثانى ، بمعنى أن ظاهرة

التسرب تعد تجسيدا حيا للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام سواء المسئول عنها أفراد المجتمع أنفسهم ، أو النظام التعليمى القائم • وانتهينا من هذا الفصل بصياغة لفرض الدراسة الثالث والأخير ، وتحديد كيفية اختباره •

أما الباب الثانى فقد تعرض لقياس تأثير العوامل المسببة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر • وقد حوى أربعة فصول •

عرض الفصل الرابع لخطة الدراسة الميدانية واجراءاتها ، ويمثل هذا الفصل مدخلا للجانب الميدانى • ولقد ناقش الباحث فيه موضوع الدراسة وأهدافها ، والتساؤلات التى تثيرها الدراسة ، وفروضها الأساسية (وكيفية إختبارها) ومناهج الدراسة وأداتها ، ومجاليها الجغرافى والبشرى ، ثم تعرض الباحث بعد ذلك للسمات الأساسية لعينة البحث من خلال البيانات المستقاه من صحيفة الاستبيان ، وأخيرا عرض الباحث لخطة التحليل الاحصائى التى سيعالج من خلالها استجابات المبحوثين بالنسبة لأداة الدراسة •

وتناول الفصل الخامس " تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم (إختبار الفرض الأول) • وقد إنقسم هذا الفصل إلى عناصر ثلاثة : خصص الأول لقياس تأثير مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم ، وتعرض الثانى لتحليل اتجاهات أفراد المجتمع نحو التعليم ، وأخيرا إنتهى هذا الفصل بعرض أهم الاستخلاصات والاستنتاجات المحققة لفرض الدراسة الأول •

وعالج الفصل السادس دور النظام التعليمى فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر (إختبار فرضى الدراسة الثانى والثالث) ، وتناول الباحث من خلال الدراسة الميدانية تحليل دور النظام التعليمى فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم العام فى مصر ، وإنتهى هذا التحليل بعرض لأهم الاستخلاصات والاستنتاجات المحققة لفرض الدراسة الثانى ـ ثم تعرض الباحث من خلال المؤشرات الاحصائية التعليمية إلى إبراز دور النظام التعليم القائم فى ارتفاع حجم ظاهرة الأمية فى المجتمع ، وإنتهى هذا الفصل بعرض لأهم الاستنتاجات والاستخلاصات المحققة لفرض الدراسة الثالث والأخير •

أما الفصل السابع والأخير فيخصصه الباحث لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها ، وقد إنقسم إلى ثلاثة أجزاء : تناول الأول عرض مفصل للاستنتاجات والاستخلاصات الأساسية التى خرجت بها الدراسة ، وناقش الثاني تلك النتائج من خلال البحوث والدراسات وثيقة الصلة بموضوع دراستنا سواء تلك التى تم اجراؤها فى مجتمعنا أو فى المجتمعات الخارجية ، وأخيرا قدم الباحث تلك الاسهامات التى خرجت بها الدراسة ، والتى تركزت في موضوعات أربعة هي :

(١) تقديم اطار تصورى لتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية .

(٢) التفسير الاجتماعى والاقتصادى لظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى فى مصر .

(٣) مجانية التعليم العام فى مصر .

(٤) غيبة الاستراتيجية العامة للنظام التعليمى القائم فى مصر .

وبانتهاء عرض هذه النقاط التى يتضمنها الفصل الثامن تكون الدراسة قد وصلت إلى ختامها ولقد ووجه الباحث فى دراسته بمجموعة من الصعوبات ، حاول قدر جهده أن يتداركها بحيث تقترب كلما أمكن من الموضوعية ، ويمكن إبراز أهم هذه الصعوبات في النقاط الأساسية التالية :

① لقد واجه الباحث منذ قيامه بالدراسة حتى الانتهاء منها بمشكلة ندرة المراجع التى تتناول — سواء من قريب أو من بعيد — موضوع الدراسة ، وقد تغلب الباحث على هذه الصعوبة باعتماده على دراسات تكون إلى حد كبير وثيقة الصلة بالموضوع العام الذى نتناوله بالدراسة من ناحية ، ومحاولة تطويع الأسس والاتجاهات النظرية التى تعرضت للموضوع للواقع الذى نقوم بدراسته من ناحية أخرى .

ولم تكن الندرة قاصرة فقط على المراجع النظرية ، وإنما تعدتها إلى البحوث والدراسات التطبيقية التى تناولت العلاقة المتبادلة بين التعليم ، والظواهر الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع . فعلى سبيل المثال لم يجد الباحث من قريب أو من بعيد أية دراسة تركز على تأثير كل من تفتيت الملكية والتجزؤ الحيازى فى الأرض الزراعية ، وكذلك الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) على الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو التعليم مما اضطره إلى التنقيب فى ثنايا البحوث والدراسات التى أجريت فى المجتمعات القروية ، وتلمس تلك العلاقة بين العوامل

الاجتماعية والاقتصادية بالمشكلة لاتجاهات أفراد المجتمع نحو قضايا التعليم ومشكلاته .

(٢) لم يجد الباحث منذ قيامه بالدراسة حتى الانتهاء منها أى تعريف واضح ومقبول لمفهوم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم Social and Economic Barriers of Education Planning أو بمعنى أدق لم يجد الباحث فى كل المراجع ودوائر المعارف المتاحة ، تعريفا محددا لمفهوم المعوقات . وقد حاول الباحث إزاء هذا الصعوبة أن يبنى اطارا تصوريا لتحليل المعوقات الاجتماعية والاقتصادية فى مجال تخطيط التعليم العام ينبثق عنه تعريفا اجرائيا يتبناه فى الدراسة ، لا يُلقى تبعة المسئولية على أفراد المجتمع وحدهم بقيمهم واتجاهاتهم السائدة فى المجتمع إزاء التعليم ، ولا يحمل النظام التعليمى القائم المسئولية وحده فى خلق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية بل إنه يضع الأسس الموضوعية لتفسير هذه المعوقات الاجتماعية والاقتصادية . فكل من أفراد المجتمع ، وكذلك النظام التعليمى القائم له دور فى ذلك الخلل الحادث لأى ظاهرة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية .

(٣) لاتحتاج هذه الدراسات (التى تدخل أساسا فى مجال تخطيط التعليم من حيث جوانبه الاجتماعية والاقتصادية) إلى إطار نظرى أو تطبيقى فقط ، وإنما هى أيضا بحاجة إلى إطار مرجعى من الخبرات المتراكمة فى مجال تخطيط التعليم لكى يدعم (أو يدحض) نتائج تلك الدراسة التى تقوم بها . ولقد واجه الباحث صعوبة فى الحصول على هذا الاطار المرجعى من الخبرات فى بعض قضايا التعليم التى تعرض لها بالدراسة والبحث . فقد قام بإعداد صحيفة إستبيان مركزة ومختصرة تضم ثلاثة تساؤلات فقط ، ووجهها الى أعضاء المجلس القومى للتعليم والتكنولوجيا . وكان الهدف منها معرفة التصور العام لهؤلاء المتخصصين إزاء بعض القضايا التعليمية الأساسية . وقد قام الباحث بتوزيعها عليهم فى صيف سنة ١٩٧٤ ولكنه لم يتلق أية استجابة خلال أربعة شهور . مما اضطره إلى طبعها وتوزيعها مرة أخرى وأرفق بها رسالة مختصرة إلى كل عضو من أعضاء المجلس تبين أهمية وضع تصوراته إزاء بعض قضايا التعليم ومشكلاته بالنسبة للدراسة التى يقومها الباحث ، وبالرغم من ذلك فلم يتلق أية استجابة حتى الآن (باستثناء السيد الاستاذ الدكتور نقيب المعلمين) .

ولما كان الباحث يأمل الاستعانة بتصورات أعضاء المجلس إزاء بعض القضايا المشـارة فى صحيفة الاستبيان فى مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها ، فقد إكتفى ـ أمام تلك الصعوبة ـ بصحيفة الاستبيان الأساسية التى طبقها على مجتمع الدراسة فى كل من النمطين الحضـــرى والريفى فى مصر* .

(*) أنظر : صحيفة الاستبيان التى أعدها الباحث ووجهها إلى أعضاء المجلس القومى للتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمى ، ملحق رقم (٢) ، ص ٣١٧ .